

Distr.: Limited
21 July 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة القانون الدولي

الدورة الثالثة والسبعون

جنيف، 18 نيسان/أبريل - 3 حزيران/يونيه

و4 تموز/يوليه - 5 آب/أغسطس 2022

المبادئ العامة للقانون

النص الموحد لمشاريع الاستنتاجات من 1 إلى 11 التي اعتمدها لجنة الصياغة
بصفة مؤقتة

مشروع الاستنتاج 1

النطاق

تتناول مشاريع الاستنتاجات هذه موضوع المبادئ العامة للقانون بوصفها مصدراً من مصادر
القانون الدولي.

مشروع الاستنتاج 2

الإقرار

يقتضي وجود مبدأ عام إقراره من جانب جماعة الأمم.

مشروع الاستنتاج 3

فئات المبادئ العامة للقانون

تشمل المبادئ العامة للقانون المبادئ:

(أ) المستمدة من النظم القانونية الوطنية؛

(ب) التي قد تتبلور في إطار النظام القانوني الدولي.

مشروع الاستنتاج 4

تحديد المبادئ العامة للقانون المستمدة من النظم القانونية الوطنية

لتقرير وجود ومضمون مبدأ من المبادئ العامة للقانون المستمدة من النظم القانونية الوطنية،

يلزم التثبت مما يلي:



الرجاء إعادة الاستعمال

- (أ) وجود مبدأ مشترك بين مختلف النظم القانونية في العالم؛ و
(ب) نقل هذا المبدأ إلى النظام القانوني الدولي.

مشروع الاستنتاج 5

تقرير وجود مبدأ مشترك بين مختلف النظم القانونية في العالم

- 1- لتقرير وجود مبدأ مشترك بين مختلف النظم القانونية في العالم، يلزم إجراء تحليل مقارنة للنظم القانونية الوطنية.
2- يجب أن يكون التحليل المقارن واسع النطاق وتمثيلاً، بما يشمل شتى مناطق العالم.
3- يشمل التحليل المقارن تقييماً للقوانين الوطنية وقرارات المحاكم الوطنية وغيرها من المواد ذات الصلة.

مشروع الاستنتاج 6

تقرير النقل إلى النظام القانوني الدولي.

- يمكن نقل مبدأ مشترك بين مختلف النظم القانونية في العالم إلى النظام القانوني الدولي بقدر ما يكون متوافقاً مع ذلك النظام.

مشروع الاستنتاج 7

تحديد المبادئ العامة للقانون المتبلورة في إطار النظام القانوني الدولي

- 1- لتقرير وجود ومضمون مبدأ من المبادئ العامة للقانون ربما يكون قد تبلور في إطار النظام القانوني الدولي، يلزم التثبت من أن جماعة الأمم قد أقرت بأن هذا المبدأ مبدأً جوهرياً في النظام القانوني الدولي.
2- لا تخل الفقرة 1 بمسألة احتمال وجود مبادئ أخرى من المبادئ العامة للقانون تبلورت في إطار النظام القانوني الدولي.

مشروع الاستنتاج 8

قرارات المحاكم والهيئات القضائية

- 1- قرارات المحاكم والهيئات القضائية الدولية، ولا سيما محكمة العدل الدولية، بشأن وجود ومضمون المبادئ العامة للقانون مصدرٌ احتياطي لتقرير تلك المبادئ.
2- يجوز إيلاء الاعتبار، حسب الاقتضاء، لقرارات المحاكم الوطنية بشأن وجود ومضمون المبادئ العامة للقانون، باعتبارها مصدرًا احتياطياً لتقرير تلك المبادئ.

مشروع الاستنتاج 9

الفقه

- يجوز أن يكون فقه كبار الاختصاصيين في القانون العام من مختلف الدول مصدرًا احتياطياً لتقرير المبادئ العامة للقانون.

مشروع الاستنتاج 10

وظائف المبادئ العامة للقانون

- 1- يُلجأ أساساً إلى المبادئ العامة للقانون عندما لا تحل قواعد القانون الدولي الأخرى مسألة معينة حلاً كلياً أو جزئياً.
- 2- تسهم المبادئ العامة للقانون في تماسك النظام القانوني الدولي. وقد تعين في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) تفسير واستكمال قواعد القانون الدولي الأخرى؛

(ب) توفير أساس للحقوق والالتزامات الأولية، وكذلك للقواعد الثانوية والإجرائية.

مشروع الاستنتاج 11

العلاقة بين المبادئ العامة للقانون والمعاهدات والقانون الدولي العرفي

- 1- المبادئ العامة للقانون، بوصفها مصدراً للقانون الدولي، ليست في علاقة هرمية مع المعاهدات والقانون الدولي العرفي.
- 2- قد يوجد مبدأ من المبادئ العامة للقانون بالتوازي مع قاعدة في معاهدة أو قانون دولي عرفي لها نفس المضمون أو مضمون مشابه.
- 3- أي تنازع بين مبدأ من المبادئ العامة للقانون وقاعدة في معاهدة أو قانون دولي عرفي ينبغي حله بتطبيق الطرائق المتعارف عليها في التفسير وحل النزاعات في القانون الدولي.